

قانون "حماية كاشفي الفساد... متى يصبح نافذاً؟

صدى البلد

اعلن امس في مكتبة مجلس النواب عن انجاز اقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد" وملاحظات على اقتراح قانون "مكافحة الفساد في القطاع العام" في المؤتمر الذي نظّمته "الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات" ويعتبر القانون نتاج عمل مشترك لمجموعة من النواب والوزارات والنقابات وهيئات المجتمع المدني، التقوا جميعهم في اطار "الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات"، وفي سياق مصادقة لبنان على "اتفاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد".

أتى اقتراح القانون على جانب كبير من الأهمية من حيث المضمون والشكل، فهو يشكل مدماكاً تشريعياً أساسياً وضرورياً من اجل بناء نظام النزاهة الوطني في لبنان، عملاً بمتطلبات اتفاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الذي أبرمه لبنان ويضاف هذا الاقتراح الى مداميك تشريعية اخرى، منها ما هو منصوص عليه في القوانين المرعية - لا سيما الأحكام الجزائية التي تجرم اعمال الفساد وصرف النفوذ، هذا ما اشار اليه النائب غسان مخيبر أحد النواب الذين تقدّموا باقتراح القانون، وقد ألقى كلمة مجلس ادارة الشبكة ومنظمة "برلمانيون عرب ضد الفساد" مؤكداً معاناة لبنان من آفة الفساد الذي ينخر مؤسساته.

اما من حيث الشكل فهو نتاج عمل مشترك في اطار الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات والتي تضم نواباً برلمانيين من كتل مختلفة ووزارات مختصة مختلفة ونقابات مهنة حرة وهيئات المجتمع المدني المعنية وهي تسعى مع سائر هيئات المجتمع الى رفع مستوى التوعية والتثقيف وتحفيز الحوار حول قوانين مكافحة الفساد - لا سيما قوانين الحق في الوصول الى المعلومات وحماية كاشفي الفساد وهيئة مكافحة الفساد، بمختلف الوسائل المتاحة.

اشارة مخيبر الى أهداف اقتراح القانون الذي يتضمن التشجيع، اذ وضعت آلية لتعويض الضرر الذي قد يصيب كاشف الفساد وبرنامج

مكافآت في حال ادى ذلك الى استرجاع المال العام المهودر، كما أعطى الكاشف مكافآت في حالات معينة. وهو يؤمن الحماية على مستويين (حماية كاشف الفساد من الضرر الوظيفي أو غير الوظيفي الذي قد يصيبه جراء قيامه بكشف الفساد، ولذلك يتضمن القانون آلية للحماية ورفع الضرر والتعويض - وحماية المعلومات المتعلقة بكاشف الفساد التي تعتبر سرية)، كما يهدف الى فعالية الملاحقة لا سيما عبر الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، التي ما زالت في طور المشروع قيد النظر في اللجان النيابية المختصة بعدما تقدم الزميل النائب روبير غانم باقتراح قانون يرمي الى انشائها باسم "قانون مكافحة الفساد". بالإضافة الى مجموعة اقتراحات جديدة تزيد من الصلاحيات والحصانات والفعالية التي يفترض ان تتمتع بها الهيئة.

اعتبر الوزير محمد الصفدي أن الإعلان عن اقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد" يكمل منطقيا اقتراح قانون "الحق في الوصول إلى المعلومات" واقتراح قانون "مكافحة الفساد في القطاع العام"، الذي شاركت وزارة الاقتصاد والتجارة في صوغه وقال "نحن في وزارة الاقتصاد والتجارة معنيون بمثل هذه القوانين، فلا استثمارات ولا ثبات في النمو من دون قوانين تضمن للمواطن وبالتحديد المستهلك حق المعرفة وتكافح الفساد وتحمي من يكشفه، ولا يحافظ لبنان على صدقيته تجاه السياح والمستثمرين من دون ضوابط رادعة تحد من الفساد أينما وجد، من هنا تنظر وزارة الاقتصاد والتجارة إلى ان تعزيز الشفافية في الإدارة ومكافحة الفساد خطوة أساسية لبناء الثقة وتعزيزها بين المواطن والدولة. كما أننا نتطلع إلى حماية المواطن بواسطة القضاء ومكافأته عندما يقوم بكشف الفساد خصوصا عندما يحصل على المعلومة في معرض عمله الذي يفرض عليه واجب السرية المهنية". وناشد الصفدي المجلس النيابي الذي سيناقش اقتراحات القوانين المتعلقة بـ "مكافحة الفساد في القطاع العام" و"حق الوصول إلى المعلومات" و"حماية كاشفي الفساد" أن يقرها سلة واحدة في أسرع وقت، وان يعتبرها من الأولويات التشريعية.

أمين سر "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية" - "لا فساد" فادي صعب أكد في كلمة الشركاء في القطاع الخاص على أهمية تقديم اقتراح قانون حول حماية كاشفي الفساد، التي تأتي في ظل التكتم الذي غالبا ما يحيط بملفات الفساد في لبنان، فهذه التجربة هي امتداد للتعاون الذي بدأ منذ قرابة عامين ضمن اطار الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات والذي كان نتاجه الاول تقديم اقتراح قانون حول الحق في الوصول الى المعلومات في نيسان ٢٠٠٩. اضاف "انه للمرة الاولى في مسار العمل المنتشر يعي، يساهم المجتمع المدني في صنع القرار". ولفت ان الالام اليوم هو مواجهة التحديات في سبيل تعزيز الحكم الصالح، ولذلك يجب الاسراع في الانتقال من اقتراحات ومشاريع القوانين الى قوانين نافذة بعد مراجعتها في اللجان النيابية المختصة واحالتها على الهيئة العامة، ومن ثم ضمان حسن تنفيذ القوانين

بما يتوافق واهدافنا في تطبيق المساءلة والمحاسبة، كذلك متابعة الضغط على مواقع القرار بهدف التشبيك والتعاون لما له من فوائد على المصلحة العامة".

وفي مداخلة للمستشارة الأولى في "جمعية المحامين والقضاة الأميركيين - مبادرة سيادة القانون" مايا نجم رأت أن إنجاز قانون حول حماية كاشفي الفساد وقراره هو خطوة مهمة في اتجاه وفاء لبنان بالتزاماته الدولية لا سيما معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي أقرها لبنان عام، ٢٠٠٨ ومن أجل ضمان إنفاذ هذا القانون، لا بد أن تواكب هذه الخطوة بآليات تطبيق تشمل سلطات إشراف قوية ومستقلة عبر إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد، وكذلك إرساء هذه المبادئ في مختلف الإدارات العامة والخاصة، وتابعةت" يسرنا توفير المساعدة للمؤسسات اللبنانية لدعم خطواتها اللاحقة في هذا المجال ويشرفنا أن نكون قد تعاوننا مع الشبكة الوطنية من وزارات ونقابات ومؤسسات مجتمع مدني وقطاع خاص وسعادة النائب غسان مخيبر وزملائه النواب في منظمة "برلمانيون لبنانيون ضد الفساد" وأعضاء اللجنة القانونية ولجنة المدافعة وكل الأفراد الذين كرسوا الكثير من الوقت والجهود في نشاطات الشبكة لغاية اليوم ولفتت الى انه تم توفير الدعم التقني والمالي والخبرة المقارنة من خلال منحة قدمها "مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل" التابع لوزارة الخارجية الأميركية. بعد ذلك، عرضت أحكام اقتراح القانون والملاحظات ثم جرت مناقشة عامة شارك فيها النواب وأعضاء في المنظمة.

قدم اقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد" النواب: غسان مخيبر، ياسين جابر، وليد خوري، زياد القادري، عماد الحوت، آلان عون، جوزف معلوف وعلي فياض، والملاحظات على اقتراح قانون "مكافحة الفساد في القطاع العام" ونظم المؤتمر "الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات" والتي تضم: وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية، "برلمانيون لبنانيون ضد الفساد"، نقابة المحامين في بيروت، جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات - "عدل"، "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية".